● أخبار قصيرة

الأمم المتحدة تنتقد نتائج «كوب٣٠»: تقاعس قاتل

انتقد مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، «النتائج الضعيفة» لمؤتمر الأطراف المناخي الثلاثين «كوب ٣٠» في البرازيل، محذراً من أن الأجيال المقبلة قد تنظر إلى «التقاعس القاتل» لقادة العالم على أنه «جريمة ضد الإنسانية».
وقال تورك، في كلمة خلال منتدى الأمم المتحدة للأعمال وحقوق الإنسان في جنيف، يوم الاثنين، إن «النتائج الضعيفة لمؤتمر الأطراف الثلاثين في بيليم» تُظهر كيف أن «اختلالات موازين القوى في الشركات... تتجلى في حالة الطوارئ المناخية».
ولفت إلى أن قطاع الوقود الأحفوري «يجني أرباحاً طائلة، بينما يدمّر بعضاً من أفقر مجتمعات ودول العالم»، مشدداً على ضرورة «محاسبة المسؤولين عن هذا الظلم، وعن كل الأضرار الأخرى المرتبطة بالتغير المناخي».

شي جين بينغ لترامب: للحفاظ على «زخم العلاقات»

بحث الرئيس الصيني، شي جينبينغ، مع نظيره الأميركي، دونالد ترامب، يوم الاثنين، التعاون الثنائي وقضية تايوان.
وأعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، أن الرئيسين أجريا اتصالاً هاتفياً، ونقلت عن شي قوله إن على البلدين «الحفاظ على زخم العلاقات»، بعد لقاء الزعيمين، الشهر الماضي، في كوريا الجنوبية.
وشدّد شي على أن «عودة تايوان إلى الصين جزء مهم من النظام الدولي الذي أعقب الحرب»، في وقت تؤكد بكين أن الجزيرة جزء من أراضيها وتهدد باستخدام القوة لإخضاعها لسيطرتها.
وأضاف أن الاجتماع «الناجح» في كوريا الجنوبية «ساعد في ضبط المسار ومنح زخماً للحركة المستقرة للسفينة العملاقة التي تمثل العلاقات الصينية-الأميركية».

بعد لقائهما في البيت الأبيض... ممداني يصرّ على اعتبار ترامب «فاشياً»

يصر رئيس بلدية نيويورك المنتخب، اليساري زهران ممداني، على موقفه من دونالد ترامب حيث يعتبره «فاشياً»، رغم اللقاء الودي الذي جمعهما في البيت الأبيض.
وأكد ممداني، لشبكة «إن بي سي نيوز» في مقابلة أمس، أن «هذا شيء قلته في الماضي وأقوله اليوم»، موضحاً أن «ما أعجبني في المحادثة التي أجريتها مع الرئيس، هو أننا لم نكن خجلين بشأن نقاط الخلاف والسياسات التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة».
وبعد تهديده بقطع التمويل الفدرالي عن أكبر مدينة في الولايات المتحدة ونشر الحرس الوطني فيها، أشاد ترامب في البيت الأبيض بفوز ممداني التاريخي في الانتخابات وقال إنه قادر على القيام «بعمل رائع»، مضيفاً «سنساعده على تحقيق حلم الجميع: أن تكون نيويورك قوية وآمنة للغاية».

وسط تخبط أوروبي

واشنطن وموسكو تُحددان مسار التسوية في أوكرانيا

الوفاق/ في خضمّ الحرب الروسية – الأوكرانية التي دخلت عامها الرابع، تتكثّف المبادرات الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية توقف النزيف العسكري وتحدّ من التداعيات الاقتصادية والأمنية على أوروبا والعالم. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات تكشف عن تناقضات عميقة بين الولايات المتحدة وأوروبا، وعن تباين في الموقف الروسي تجاه كل منهما. فبينما أبدى الكرملين انفتاحاً نسبياً على بعض بنود الخطة الأميركية، وصف الخطة الأوروبية بأنها غير بناءة ولا تناسب روسيا. وفي الوقت نفسه، تحاول واشنطن استرضاء الأوروبيين عبر إدخال تعديلات شكلية على خطتها، من دون المساس بجوهر التوافق الأميركي – الروسي، وهو ما وصفته بعض المصادر بأنه مجرد «تجميل لخطة استسلام كييف».

الخطة الأميركية.. جوهرها وملامح القبول الروسي

الخطة الأميركية، المعروفة باسم «ويتكوف – ديميتريف»، تتألف من ٢٨ بنداً، صاغها المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف مع نظيره الروسي كيريل ديميتريف. جوهر هذه الخطة يقوم على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، أي الاعتراف بالسيادة الروسية على أجزاء من الأراضي الأوكرانية في الشرق، مقابل وقف إطلاق النار وإطلاق مسار تفاوضي.
من وجهة نظر روسيا، العديد من بنود هذه الخطة «تبدو مقبولة»، خصوصاً تلك التي تتماشى مع التفاهمات التي جرى التوصل إليها في محادثات ألاسكا. موسكو ترى أن واشنطن هي الطرف الأكثر تأثيراً في أوكرانيا، وأن أي تسوية واقعية لا يمكن أن تتم من دون مشاركة أميركية مباشرة. لذلك، أبدى الكرملين استعداداً لمناقشة هذه الخطة، وإن كان يشدد على ضرورة مراجعة مفصلة لكل بند، خصوصاً ما يتعلق بمستقبل الأراضي المتنازع عليها ووضع أوكرانيا الأمني.

محاولات واشنطن لاسترضاء الأوروبيين

في جنيف، اجتمع صنّاع الاتفاقات الأميركيون مع نظرائهم الأوكرانيين، وبحضور أوروبي، ليخرجوا بما سُمّي إطار سلام محدّث ومنقّح. غير أن هذه التعديلات، بحسب مطّلعين، لم تكن سوى رتوش لغوية تهدف إلى جعل الخطة قابلة للبلع أوروبياً، من دون تغيير جوهرها.
دونالد ترامب، الذي كان قد وبّخ القيادة الأوكرانية قبل يوم واحد لعدم إظهارها «أي امتنان»، عاد ليغرّد بنبرة أكثر تفاؤلاً: «شيء جيّد قد يحدث». هذا التحوّل يعكس إدراك واشنطن أن عليها تقديم تنازلات شكلية للأوروبيين، كي لا يظهروا وكأنهم مجرد تابعين لقرار أميركي – روسي.
وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو وصف المحادثات بأنها بنّاءة ومحترمة، مؤكداً أن تقدماً هائلاً قد تحقق. في المقابل، احتفل الأوروبيون بانتصار صغير، إذ أعلن وزير الخارجية الألماني يوهان فادفول أن المحادثات «نجاح حاسم لأوروبا»، مدّعياً أنه تمّت إزالة القضايا التي تمسّ الناتو وأوروبا من الصيغة الأميركية الأحادية. لكن هذا النجاح بدا أقرب إلى محاولة لحفظ ماء الوجه، إذ إن الواقع يقول إن أوروبا قبلت الانخراط في مناقشة خطة كانت ترفضها، وهو اعتراف ضمني بمشروعيتها.

الخطة الأوروبية.. رفض روسي وتشدد سياسي

الخطة الأوروبية، التي صاغتها بريطانيا وفرنسا وألمانيا، جاءت كردّ مباشر على المقترح الأميركي، لكنها تضمنت تعديلات وحذف لبعض البنود، ما جعلها أكثر تشدداً تجاه روسيا. بالنسبة لموسكو، فإن هذه الخطة تعكس محاولة أوروبية لإظهار استقلالية القرار عن واشنطن، لكنها في الوقت نفسه تفتقر إلى الواقعية، إذ لا تملك أوروبا القدرة على فرض تسوية من دون دعم أميركي مباشر.
الكرملين وصف هذه الخطة بأنها «غير بناءة وغير مناسبة على الإطلاق»، وهو ما يعكس قناعة روسية بأن أوروبا تسعى إلى فرض شروط إضافية تتعلق بالانسحاب الكامل من الأراضي الأوكرانية أو تقديم ضمانات سياسية تتجاوز ما هو مطروح أميركياً.

أوروبا بين التبعية والاستقلالية

محاولات أوروبا لتعديل الخطة الأميركية تعكس رغبتها في إثبات استقلالية القرار، لكنها في الواقع تكشف عن تبعية أمنية للولايات المتحدة. فبدون المظلة الأميركية، يصعب على أوروبا فرض أي تسوية على روسيا. كما أن الضغوط الداخلية، من أزمة الطاقة إلى تنامي الحركات الشعبوية، تجعل الحكومات الأوروبية أقل قدرة على المناورة.

تحولت الحرب في أوكرانيا لاختبار عالمي لإعادة رسم النظام الدولي، واشنطن تكتفي بترتيبات شكلية لاسترضاء أوروبا، فيما يبقى جوهر التوافق مع موسكو ثابتاً

حتى داخل أوروبا، لم يكن الموقف موحداً. السويد أعلنت أنها «لن تعترف بأي ضم روسي لأراضٍ أوكرانية»، فيما اتهم وزير الخارجية الهنغاري بيتر سيجارتو القادة الأوروبيين بمحاولة عرقلة الخطة الأميركية، واصفاً إياها بـ«الفرصة الكبرى» لإنهاء الصراع. هذا الانقسام يعكس هشاشة الموقف الأوروبي، ويضعف قدرتهم على مواجهة التوافق الأميركي – الروسي.

أوكرانيا بين الاستسلام واللاءات الثلاثة

بالنسبة لأوكرانيا، فإن الخطة الأميركية تبدو أقرب إلى «خطة استسلام»، إذ تقتضي التنازل عن أي مطالبات بأراضي القرم ودونباس، وانسحاب القوات الأوكرانية من مدن استراتيجية في دونيتسك، لتتحول إلى منطقة عازلة محايدة ومنزوعة السلاح. هذا يعني أن الطريق إلى وسط أوكرانيا سيصبح مفتوحاً أمام أي هجوم روسي مستقبلي.
الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي شدّد على أن «كييف ستواصل العمل مع شركائها على التوصل إلى تسويات تقوي أوكرانيا، وليس تضعفها»، مؤكداً على لاءات أوكرانيا الثلاثة: لا اعتراف رسمياً بالأراضي المحتلة، لا سقوف لقدراتها الدفاعية، ولا قيود على تحالفاتها المستقبلية. هذه المواقف تعكس رفضاً أوكرانياً لأي صيغة سلام لا تضمن سيادتها الكاملة.

قراءة في الموقف الروسي

الموقف الروسي من الخطتين يعكس استراتيجية مزدوجة: الانفتاح على واشنطن باعتبارها الطرف القادر على فرض تسوية قابلة للحياة، والتشدد تجاه أوروبا التي تُعتبر الأكثر تضرراً من الحرب والأكثر ميلاً لفرض شروط قاسية على روسيا. ومن خلال هذه الاستراتيجية، تسعى موسكو إلى استغلال التناقضات بين الولايات المتحدة وأوروبا لتحقيق مكاسب تفاوضية، وإظهار نفسها كطرف براغماتي منفتح على الحوار، في مقابل تصوير أوروبا كطرف متشدد يفتقر إلى الواقعية.
وهكذا الموقف الروسي من الخطتين يعكس براغماتية واضحة: قبول ما يمكن أن يخدم مصالحها، ورفض ما يهدد أمنها الاستراتيجي.
في المقابل، يظهر الغرب منقسماً بين مقاربة أميركية أكثر مرونة ومقاربة أوروبية أكثر تشدداً. هذا الانقسام قد يطيل أمد الحرب، لكنه في الوقت نفسه يفتح نافذة لموسكو لاستغلال التناقضات.
من جهةٍ أخرى، فإن أي تسوية لا يمكن أن تنجح ما لم تأخذ في الاعتبار الحقائق الميدانية من استمرار القتال، وتوازن القوى على الأرض، والقدرة الاقتصادية لكل طرف على الصمود. وبالتالي، فإن الخطط على الورق، مهما كانت مفصلة، ستظل رهينة الواقع العسكري والسياسي.

سلام معلق بين واشنطن وموسكو

إن الخطة الأميركية، رغم محاولات واشنطن تجميلها لتصبح مقبولة أوروبياً، تبقى في جوهرها اتفاقاً أميركياً – روسياً يقوم على مبدأ «الأرض مقابل السلام». أما الخطة الأوروبية، فهي محاولة لإثبات استقلالية القرار، لكنها تفتقر إلى الواقعية وتواجه رفضاً روسياً صريحاً. وبين هذين المسارين، تجد أوكرانيا نفسها أمام معضلة صعبة: إما قبول خطة استسلام جزئية، أو التمسك بلاءاتها الثلاث التي قد تطيل أمد الحرب.
ختاماً تبدو محاولات واشنطن لاسترضاء الأوروبيين مجرد أمور شكلية لا تُغيّر من جوهر التوافق مع موسكو. أوروبا، رغم محاولاتها، تبقى عاجزة عن فرض تسوية مستقلة، فيما يظل مستقبل أوكرانيا معلقاً بين هذه المبادرات، ريثما تتضح ملامح التوازن الجديد في النظام الدولي. الحرب لم تعد مجرد نزاع إقليمي، بل تحولت إلى اختبار عالمي لإعادة رسم قواعد العلاقات الدولية، حيث يتصارع الأميركيون والأوروبيون على صياغة نهاية للحرب، فيما يراقب الكرملين بثقة مفرطة، مدركاً أن الوقت والميدان يعملان لمصلحته.

حملة تشيلية لطرد كيان العدو من الأمم المتحدة

أطلقت تشيلي، يوم أمس الثلاثاء ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، حملة دولية واسعة النطاق، هي الأولى من نوعها في أميركا اللاتينية، تهدف إلى المطالبة بطرد كيان العدو من منظمة الأمم المتحدة.
وقالت الجهات المنظمة للحملة أن هذه الفعالية الرسمية في العاصمة التشيلية سانتياغو «تأتي تتويجًا لمبادرات شعبية وحقوقية متزايدة داخل تشيلي ودول المنطقة، احتجاجًا على الجرائم الوحشية التي يرتكبها كيان العدو بحق الشعب الفلسطيني، واستمرار الحرب والإبادة الجماعية في قطاع غزة، فضلًا عن تجاهلها المستمر لقرارات الشرعية الدولية».
وأضافت اللجان المنظمة أنّ «الحملة تتضمّن مؤتمرات قانونية وندوات دولية وعرض ملفات موثقة أمام منظمات حقوقية وبرلمانات إقليمية، بهدف حشد تأييد عالمي لاتخاذ خطوة طال انتظارها، تتمثّل في إسقاط عضوية كيان العدو من الأمم المتحدة، على غرار ما حدث لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في عام ١٩٧٤». وأشارت بيانات الحملة إلى أنّ «عدد الموقّعين على العريضة الموجّهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تجاوز ٥٧ ألف توقيع، مع هدف للوصول إلى ١٠٠ ألف توقيع خلال فترة وجيزة».

استطلاع: غالبية الأميركيين يعارضون أيّ عمل عسكري ضد فنزويلا

أظهر استطلاع للرأي أجرته شبكة «سي بي إس نيوز» الإخبارية وشركة «يوجوف» للأبحاث الأميركيتَين، أنّ «غالبية الأميركيين يعارضون أيّ عمل عسكري محتمل ضد فنزويلا».
وشارك ٢٤٨٩ أميركيًا في الاستطلاع الذي جرى في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، فأعرب ٧٠ في المئة من المستطلَعة آراؤهم عن «معارضتهم لعمل عسكري أميركي في فنزويلا»، فيما أيّد العمل العسكري ٣٠ في المئة.
وقال ١٣ في المئة فقط من المستطلَعة آراؤهم إنّ «فنزويلا تُشكّل تهديدًا خطيرًا لأمن الولايات المتحدة»، في حين اعتبر ٤٨ في المئة أنّها «تُشكّل تهديدًا طفيفًا»، وأكد ٣٩ في المئة أنّ «فنزويلا لا تُشكّل أيّ تهديد على الإطلاق».
وفي آب/أغسطس ٢٠٢٥، أصدر دونالد ترامب، أمرًا تنفيذيًا يقضي بزيادة استخدام الجيش الأميركي بدعوى «مكافحة عصابات المخدرات» في أميركا اللاتينية.
وعلى إثر ذلك، أعلنت واشنطن إرسال سفن حربية وغواصة إلى قُبالة سواحل فنزويلا، فيما قال وزير الحرب الأميركي، بيت هيغسيث، إنّ «الجيش جاهز للعمليات بما فيها تغيير النظام في فنزويلا».
وردًّا على التصعيد العسكري الأميركي، أعلن الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، حشدَ قوات يبلغ قُوامها ٤,٥ مليون شخص في البلاد، مؤكّدًا أنّه «مستعد لصد أيّ هجوم».